المسؤولية الموضوعية للمنتج عن منتجاته المعيبة

د/أمازوز لطيفة
أستاذة محاضرة صنف (أ)
جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية

مقدمة:

صدر التوجيه الأوروبي رقم 85 /374 الصادر في 25 يوليو لسنة 1985 بشأن المسؤولية الموضوعية للمنتج في ظل رغبة الدول الأوروبية في توحيد القواعد القانونية المنظمة لمسؤولية المنتج في الدول الأوروبية حتى تتحقق أرضية موحدة للمنافسة بين المنتجين من ناحية، وتحقيق نوع من التنسيق مع القواعد المطبقة في شأن هذه المسؤولية على المستوى الدولي من ناحية أخرى.

ولم يتبنى المشرع الفرنسي هذا التوجيه حتى سنة 1998، وذلك من خلال قانون رقم 98/389 والصادر في 19 مايو 1998، المتضمّن مسؤولية المنتج عن فعل المنتجات المعيبة، أقرّ فيه حق المضرور في السلامة من أضرار المنتجات المعيبة، بموجب المواد من 1386 - 1 إلى 1386 – 18 والتي أصبحت منظمة بمقتضى الأمر رقم 2016 - 131 المتعلق بإصلاح قانون العقود والنظام العام وإثبات الالتزامات(1) في المواد من 1245 إلى 1245 - 17 من القانون المدني الفرنسي.

والسبب في ذلك راجع إلى اعتراضات رجال الصناعة والتأمين على بعض النصوص الواردة فيه، لكن تبني هذا التوجيه يعتبر خطوة تشريعية هامة للقضاء على الاختلاف في

1 -Ordonnance n° 2016-131 du 10/02/ 2016 portant réforme du droit des contrats, du régime général et de la preuve des obligations, J.O.R.F n°0035 du 11/02/ 2016.

مدى مسؤولية المنتج في مواجهة من يصيبه الضرر استنادا إلى طبيعة هذه المسؤولية، فبالرغم من جهود القضاء في التقريب من المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية، فإنّ نجاحه لم يكن إلاّ نجاحا نسبيا ذلك أنّ توحيد نظام المسؤولية المدنية ليس في حقيقة الأمر مسألة يملكها القضاء، وإنّما هي مسألة يملكها المشرع وحده.

وانطلاقا من المعطيات السابقة نتساءل عن كيفية انعقاد هذه المسؤولية وعن نطاقها؟

وللإجابة في هذه الإشكالية نقسم موضوعنا إلى مبحثين وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: انعقاد المسؤولية الموضوعية.

المبحث الثاني: نطاق دعوى المسؤولية الموضوعية.

المبحث الأول:انعقاد المسؤولية الموضوعية

إنّ انحياز التشريعات المقارنة إلى توفير مستوى عالي من الحماية، دفعها إلى محاولة بناء نظام مساءلة المنتج على أساس موضوعي، لكن ما يلاحظ أنّ المشرع الفرنسي (أو التوجيه الأوروبي) لم يتبن نظرية تحمل التبعة بصفة مطلقة لإقامة مسؤولية المنتج، إذ لم يكتفي لإقامة هذه المسؤولية بالاستناد إلى مجرد حدوث الضرر منسوبا إلى السلعة المنتجة.

ويتميز نظام المسؤولية الذي أنشأه القانون الفرنسي إنفاذا للتوجيه الأوروبي بثلاثة خصائص رئيسية، فهو من ناحية أولى أوجد نظاما موحدا للمسؤولية يعتبر نظاما خاصا لا يكمن اعتباره من قبيل المسؤولية العقدية، كما لا يمكن اعتباره من قبيل المسؤولية التقصيرية، وهو من ناحية ثانية قد أنشأ مسؤولية موضوعية، تقوم على أساس من ثبوت المسؤولية بمجرد ثبوت الضرر منسوبا إلى عيب السلعة ولا يحتاج فيه المضرور إلى إثبات خطأ المنتج، وأخيرا فإنّه وبحسب الأصل يتصل بالنظام العام بحيث لا يجوز للمنتج أن يتفق مع المضرور على استبعاده.

ولقد تبيّن لنا مما سبق أنّ المسؤولية المنشأة بموجب قانون 1998 هي مسؤولية موضوعية تقوم على أساس وجود عيب بالسلعة المنتجة تسبب في إحداث ضرر بأحد الأشخاص، لذلك فإنّ هذه المسؤولية تقوم على أركان ثلاث المتمثلة في تعيب المنتجات الضرر، وعلاقة السببية بين العيب والضرر، وهذا ما سنحاول تناوله بشيء من التفصيل من خلال هذه المطالب.

المطلب الأول: تعيب المنتجات

إنّ عيوب المنتجات هي حجر الزاوية في دعوى المسؤولية الموضوعية للمنتج، لذلك فقد ورد نص المادة 1245 من القانون المدني الفرنسي بأنّه: « يعد المنتج مسؤولا عن الضرر الذي يحدث بسبب عيوب المنتجات...»(1).

1 -« Le producteur est responsable du dommage causé par un défaut de son produit...».

وحيث أنّ المسؤولية الموضوعية التي أنشأها القانون الفرنسي تفترض أن يتم تحديد عيب السلعة بمعيار موضوعي وألاّ يتم اللجوء في شأنه إلى البحث عن خطأ المنتج أو حتى افتراضه(1)، لذلك فإنّ محددات العيب يجب أن تكون محددات موضوعية ترتكز على التوقع المشروع للشخص المعتاد وهذا ما سنحاول البحث فيه من خلال هذه الفروع.

الفرع الأول: تقدير العيب وفقا لتوقعات الشخص المعتاد

إن تبني معيار الشخص المعتاد الذي يقوم على أساس من توقعاته المشروعة اعتبار وجود العيب يعني أنّ المشرع كان حريصا على أن يتم تقدير العيب بمعيار موضوعي ورفضه لأي اعتبار شخصي في تقييم العيب، فالعيب لا يتم تقديره على أساس من توقعات المضرور أو احتياجاته الشخصية، بل تبنى على أساس مقتضيات العدالة وبما لا يخالف نصا تشريعيا(2)، كما لا يتعلق بسلوك المنتج، إذ أن المسؤولية المستحدثة مسؤولية موضوعية لا يمكن وصفها بأنها عقدية أو بأنها تقصيرية.

ويؤكد ذلك أنّ المشرع قد جعل وقوع الحادث المسبب للضرر قرينة على وجود العيب في السلعة بغير حاجة إلى إلزام المضرور بإثبات توقعاته المشروعة، فوقوع الضرر يعد في حد ذاته مخلا بالتوقعات المشروعة للشخص المعتاد، وعلى المنتج التخلص من هذه المسؤولية بإثبات عدم توفر شروطها ومن بينها عدم تعيب المنتجات(3).

1 - حيث أن هذه المسؤولية لا يمكن وصفها بأنها عقدية أو تقصيرية (إذ تتصف بمسؤولية قانونية خاصة) وذلك رغبة من المشرع في تجنب عدم المساواة في معاملة المضرورين نتيجة اختلاف طبيعة المسؤولية، مما يؤدي بالضرورة إلى استبعاد الركن الأساسي لهذين النوعين من المسؤولية وهو ركن الخطأ.

2 - Viney Jenevieve, L'introduction en droit français de la directive européenne du 25 Juillet 1985, Relative à la responsabilité du fait des produits défectueux, DALLOZ, Paris, 1998, p294.

3 - وفي سبيل ذلك يلتزم المنتج بإثبات عدم وجود عيوب مادية في السلعة أو بإثبات أن الضرر الحادث يعد أمرا مألوفا ومتسامحا فيه وفقا للتوقعات المشروعة والمعتادة لأي شخص معتّاد.
الرجوع في تفاصيل هذا الموضوع إلى:
De la Batie N.DEJEAN, Appréciation in abstracto et appréciation on concreto, en droit

وما يلاحظ أنّ استخدام معيار التوقع للشخص المعتاد، يجعل تحديد العيب يخضع للسلطة التقديرية للقاضي، وإذا كان من الممكن الاستناد للمواصفات القياسية لإثبات مطابقة السلعة للمواصفات، إلاّ أنّ هذه المواصفات قد لا تتطابق مع التوقع المشروع للشخص المعتاد، وهو المعيار الذي يتم على أساسه تقدير العيب(1).

على أنّه وبالنظر إلى أنّ القاضي يلجأ حين يقوم بتقدير مشروعية التوقع، بالإضافة إلى المواصفات الفنية إلى تقدير الاعتياد السائد لدى المستخدمين (بمعيار الشخص المعتاد)، فإنّ ذلك يؤدي إلى اعتبار المشروعية نسبية وليست أمرا ثابتا، الأمر الذي ساق المشرّع إلى وضع ضوابط موضوعية للسلطة التقديرية للقاضي في تقييم مشروعية التوقع بحيث أورد العناصر التي يتحدد بها تقدير السلامة محل التوقع المشروع(2).

وتتعلق العناصر المحددة للتوقعات المشروعة للمستخدمين والتي ترجع إلى المنتج بكيفية التي يتم من خلالها طرح المنتج في التداول، إذ نصت المادة 1245/3 من ت. م. ف، بضرورة الأخذ في الاعتبار عند تحديد التوقعات المشروعة بشأن السلامة التي يجب أن تتوفر في المنتجات بالكيفية التي طرحت بها هذه المنتجات في التداول وخصوصا بأثر المعلومات المتعلقة بالسلعة والتحذيرات الخاصة بأخطار الاستخدام الخاطئ أو غير السليم في تحديد هذه التوقعات.

وإذا نظرنا إلى المعلومات التي يقدمها أو يوفرها المنتج عن السلعة، فسوف نجد أنّها تلعب دورا هاما وأساسيا في تحديد التوقعات المشروعة بالسلامة والتي يؤدي إلى عدم تحققها إلى اعتبار السلعة معيبة، لذلك فإنّ المعلومات الخاصة بطريقة الاستخدام والتحذيرات الخاصة بأخطار الاستخدام الخاطئ أو غير السليم، تعد من العناصر التي

civil français, Thèse de doctorat en droit, L.G.D.J, Paris, 1965, p54 et s.

1 - RIALS S., Les standards, notions critiques du droit, In les notions a Contenu variable, ed.Bruylant, Bruxelles, 1984, p39 et s.

2 - LARROUMET Christian, La responsabilité du fait des produits défectueux après la loi du 19 mai 1998, Dalloz, 1998, p314. Voir aussi : CHABAS François, La responsabilité pour le fait de sécurité des produits dans la loi du 19 mai 1998, Gazelle du palais, sep.1998, 01, p2 et s.

يجب أن يأخذها القاضي بعين الاعتبار عند تقدير التوقعات المشروعة بشأن سلامة السلطة.

هكذا لقد كان القضاء يقوم بهذا الدور قبل صدور القانون، مراعيا خبرة كل من أطراف الدعوى ومدى التزام المنتج بالإعلام والتحذير، وبصفة خاصة عندما تكون السلعة خطرة في ذاتها أو حينما ترتبط المخاطر بسوء استخدامها(1).

ولقد ورد نص المادة 1245 /3 من ت.م.ف (المقابل لنص المادة 6 /1 من التوجيه) بضرورة اعتبار الاستخدام المتوقع بشكل معقول من أحد العناصر المحددة للتوقعات المشروعة بسلامة المنتجات والتي تؤدي إلى تحديد العيب الذي تقوم المسؤولية الموضوعية على أساسه.

ويتضح من هذا المفهوم الواسع لتحديد أثر استخدام الشيء على معيار السلامة المتوقعة (وبالتالي على تحديد عيب السلعة) أنّ المسؤولية الموضوعية للمنتج (وفقا للقانون الفرنسي والتوجيه الأوروبي) تغطي نطاقا أوسع من النطاق الذي تغطيه المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية، فإذا أخذنا مثالا على ذلك مسؤولية المنتج عن العيوب الخفية في المنتجات الدوائية، فسنجد أنّ المنتج في ظل الوضع السابق على صدور قانون سنة 1998 لا يمكن اعتباره مسؤولا عن الضرر الذي نشأ عن تفاعل الدواء مع أدوية أخرى استخدمها المريض في ذات الوقت طالما أنّ الدواء ذاته ليس معيبا بعيب داخلي(2).

أما في ظل المسؤولية الموضوعية، فإنّ المنتج سيكون مسؤولا عن تعويض الضرر، حيث أنّ تهديد سلامة المستخدم نتيجة التفاعل بين الدواء وغيره من الأدوية التي يستخدمها المريض يعد من الأمور المعقولة، وبالتالي فإنّ تهديده لسلامة المستخدمين يعد دليلا على تعيب السلعة التي تقوم على أساسه تلك المسؤولية.

1 - Overstake Jean Francis, La responsabilité du fabricant des produits dangereux, R.T.D.Civ., 1972, p485.

2 - Cass.Civ.1ere , 8 Avril 1986 J.C.P, 1988, II N°20721, Note VIALA Guet et VIANDIER A.

ويتضح لنا من المثال السابق أنّه رغم عدم إخلال المنتج بأي قاعدة قانونية أو التزام سابق، فإنّ تقدير السلامة التي يجب أن تحققها السلعة يتم في ظل التوقعات المشروعة المرتبطة بالاستخدام المعقول والتي تقيم الدليل على وجود العيب.

الفرع الثاني: خصوصية مفهوم العيب المنشئ للمسؤولية الموضوعية

انطلاقا من نص المادة 1245 /5 والمطابقة لنص المادة 6 من التوجيه الأوروبي، فالعيب الذي تغطيه المسؤولية الموضوعية هو فقط ذلك العيب الذي يهدد سلامة الأشخاص، فلا يعد داخلا في نطاق تطبيق هذه المسؤولية تلك العيوب التي تهدد فقط المنفعة الاقتصادية أو لا تحقق الغرض الذي أعد المنتج من أجله.

وعليه، لا يحتاج المضرور، عند الاستناد إلى المسؤولية الموضوعية للمنتج والقائمة على أساس عيوب المنتجات، إلى أن يثبت أنّ العيب مرتبط بمرحلة محددة من مراحل إنتاج السلعة أو تصميمها أو إلى إثبات خطأ المنتج في تصميم السلعة أو في إنتاجها(1).

كذلك فإنّ المشرع الفرنسي (مطابقا في ذلك مع التوجيه) قد فصل بين عيب السلعة وبين التحديد الوظيفي أو التعاقدي، إذ ذهب إلى أنّ تحديد تعيب الشيء لا يجب أن يرتبط أو يعتمد على عدم صلاحية السلعة للاستعمال، ووفقا لهذا التحديد فإنّ كل صفة متعاقد عليها صراحة أو ضمنا يؤدي تغيّبها إلى اعتبار المبيع معيبا وفقا لنص المادة 1641 والخاص بدعوى ضمان العيوب الخفية(2)، أما في مجال المسؤولية الخاصة بالمنتج عن منتجاته المعيبة، فإنّ استبعاد معيار عدم الصلاحية لوجهه الاستعمال يتوافق مع فلسفة هذا النظام الخاص ومقتضياته.

ويقوم العيب المنشئ للمسؤولية الموضوعية منفصلا عن خطورة الشيء، ويعني ذلك أنّ المضرور ليس في حاجة إلى أن يثبت خطورة الشيء ليثبت العيب، كما أنّه ليس

---

1 - Revel Janine, La responsabilité née de la fabrication et de la distribution des produits, Juris classeur, Responsabilité civile, fasc.366-2, p4 et s.

2 - الرجوع في تفاصيل هذا الموضوع إلى: ثروت عبد الحميد، ضمان صلاحية المبيع لوجهة الاستعمال، دار أم القرى للطبع والنشر، المنصورة، 1995، ص17 وما بعدها.

بحاجة إلى أن يثبت رجوع الضرر إلى الخطورة، أضف إلى ذلك أنّ خطورة المنتوجات زيادة على صعوبة إثباتها وتحديدها، فإنّها لا تتوافق مع الفلسفة التشريعية في شأن المسؤولية الموضوعية، فبينما تربط دعوى المسؤولية الموضوعية بين العيب وبين المسؤولية، فإنّ خطورة الشيء قد تقوم بدون وجود عيب في المنتجات، كما قد تنتفي برغم تعيب المنتجات(1).

وبرجوعنا إلى نص المادة 1245 /8 (ويقابل نص المادة 4 من التوجيه نجده ينص بأنّ «على المضرور أن يثبت الضرر والعيب وعلاقة السببية بين العيب والضرر»، ويعني ذلك أنّ مجرد إثبات الضرر لا يكفي لإقامة مسؤولية المنتج الموضوعية للمنتج(2)، بالرغم من أنّ تهديد السلامة المخل بالتوقعات المشروعة والذي يقوم على أساس العيب يثبت في كثير من الأحيان بمجرد حدوث الضرر، وبالرغم من أنّ العيب في مجال هذه المسؤولية يتم تحديده من خلال نتائجه، أي من خلال حدوث الضرر الناجم عن المنتجات، إلاّ أنّه من الثابت أنّ الضرر لا يؤثر على استلزام وجود العيب ولا يحل محله.

ويعتبر وضع المنتج في التداول شرطا مكملا لشرط العيب، وعليه، فإنّ تقدير العيب يؤخذ في الاعتبار منذ لحظة إطلاق السلعة في التداول، ويعني ذلك أنّ المسؤولية الموضوعية للمنتج لا تنشأ إذا لم يكن المنتج قد وضع السلعة موضع التداول (المادة 1245/10-1 ت.م.ف المقابلة لنص المادة -7أ من التوجيه) أو إذا ثبت أنّ العيب لم يكن موجودا وقت إطلاق السلعة في التداول أو إذا اثبت أنّ العيب قد نشأ بعد هذا الإطلاق (المادة 1245/10-2 من ت.م.ف مقابلة لنص المادة -7ب من التوجيه).

ويقصد بلحظة إطلاق المنتجات في التداول أن تخرج السلعة من حيز الإنتاج إلى حيز الاستعمال، لذلك وحتى يمكن التمسك في مواجهة المنتج بالمسؤولية الموضوعية فإنّه يجب أن تكون السلطة قد خرجت ماديا من حيازة المنتج ويشترط أن يكون ذلك

1 - CALAIS AULOY Jean, L'état du droit en France, où la responsabilité civile « produits » du concepteur, cahier de droit de l'entreprise, supplément N°21, 1985, p3.

2 - LARROUMET Christian, La responsabilité du fait des produits ..., Op.cit, p315.

قد تم بإرادته(1)، ويعني ذلك أنّ خروج السلعة من تحت يد المنتج عن طريق السرقة أو الحجز الإداري أو التنفيذي أو أي طريق آخر، يؤدي إلى عدم مسؤوليته عنها حتى وإن ثبت تعيبها على السابق بيانه.

المطلب الثاني: الضرر والعلاقة السببية بينه وبين العيب

الأصل في المسؤولية الموضوعية أن تقوم على أساس من الاعتراف المضرور بالحق في تعويض عادل عن كل الخسائر والأضرار والآلام التي تتسبب فيها عيوب المنتجات سواء كانت أضرارا جسدية أو مادية، وبالإضافة إلى حدوث الضرر فيجب أن يثبت المضرور أنّ الضرر كان نتيجة لعيب في المنتوج، أي إثبات العلاقة السببية بين الضرر والعيب وهذا ما سنحاول دراسته بشيء من التفصيل من خلال هذين الفرعين.

الفرع الأول: الضرر

عكس ما ذهب إليه المشرع الأوروبي في عدم تغطيته لكل الأضرار التي تنجم عن عيوب المنتجات، فإنّ المشرع الفرنسي قد توسع من ناحية في تحديد الأضرار الواجب التعويض عنها: الأضرار الجسدية والأدبية، ومن خلال السماح بالتعويض عن كافة الأضرار المادية بما في ذلك الأضرار التي تصيب السلعة ذاتها وهذا ما سنحاول التفصيل فيه فيما يلي:

أولا-التعويض عن الأضرار الجسدية والأدبية

كل ما يصيب الإنسان في جسده من إصابات أو عجز أو ما يؤدي إلى وفاته يعد من قبيل الأضرار الجسدية التي من شأنها وفي نفس الوقت أن تتسبب في أضرار مادية تتمثل في العجز عن الكسب أو في تحمل نفقات العلاج وغيرها، كذلك فإنّ الآلام الناجمة عن الجروح أو التلف الذي يصيب الجسد والآلام الناجمة عن الإحساس بفقد جزء من الجسد، تعتبر من الأضرار الأدبية التي تلحق بالشخص ذاته، ويعد من قبيل الأضرار

1 - Bulletin des communications européennes responsabilité du fait des produits, supplément 11-76, p16 et s.

الأدبية أيضا الألم الذي يصيب أقارب المضرور بسبب ما يصيبه من أضرار جسدية أو نتيجة لفقد شخص عزيز عليهم(1).

ولقد ورد نص المادة 1245/1 من التقنين المدني الفرنسي مطابقا لنصوص التوجيه الأوروبي في ضرورة التعويض عن الأضرار الجسدية التي تصيب الإنسان في بدنه أو صحته(2)، وبقراءة فالمادة 9 من التوجيه نجد أن التعويض عن الأضرار الجسدية من خلالها يشمل التعويض عن فقد الحياة أو عن أي إصابة أو تلف أو عجز يصيب أي غموض من أعضاء الجسد مع ترك السلطة للتشريعات الداخلية للدول الأعضاء في تحديد مفهوم هذين المصطلحين على وجه الدقة(3).

ويعني ذلك أنّ المسؤولية عن تعويض الأضرار الجسدية تغطي التعويض عن الأضرار الناجمة عن وفاة مستخدم السلعة وتشمل بالإضافة إلى التعويض عن فقد الحياة تعويض كافة الأضرار الناجمة عن معاناة المضرور في الفترة الواقعة بين تاريخ حدوث الحادث وبين الوفاة، وكذلك التعويض عن مصروفات العلاج بكافة أنواعه، كذلك التعويض عن العجز الكلي أو الجزئي، وتعويض أقارب المتوفى ممن تلزمه نفقتهم قانونا عن فقدهم مصدر إعالتهم.

ويقصد بالأضرار الأدبية بوجه عام تلك «الأضرار التي تصيب الإنسان في شعوره أو عاطفته أو كرامته أو شرفه أو أي معنى آخر من المعاني التي يحرض عليها النّاس»(4). وقد أدرجت المادة 9 الفقرة الأخيرة من قانون التوجيه الأوروبي، الآلام والأضرار الأدبية (غير المادية) ضمن الأضرار التي عطي المسؤولية المقررة التعويض عنها، وسايره في ذلك المشرع الفرنسي من خلال المادة 1245/2 من ق. م التي تدخل الأضرار الأدبية ضمن الأضرار الواجب التعويض عنها بموجب المسؤولية المقررة بهذا القانون.

1 - عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الثاني، مصادر الالتزام، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1970، ص1197 وما بعدها.

2 - HUET Jérôme, Une loi peu en cache une autre mise en perspective de la loi sur la responsabilité des produits défectueux, DALLOZ Affaires, 1998, p1160 et s.

3 - L'article 09 de la directive européenne : « le dommage causé par la mort ou les lésions corporelles ».

4 - عبد الرزاق أحمد السنهوري، مصادر الالتزام، المرجع السابق، ص1196.

وتتمثل الأضرار الأدبية التي تصيب المضرور من جراء المنتجات في الآلام الحسية التي يعانيها بسبب الإصابات الجسمانية أو الآلام النفسية التي يعانيها بسبب التشوهات أو العاهات التي تلحق به بسبب الحادث بالإضافة إلى الآلام النفسية التي يشعر بها بسبب التشوهات أو العاهات التي تلحق به بسبب الحادث، بالإضافة إلى الآلام النفسية التي يشعر بها بسبب قلقه على مصيره ومصير عائلته(1).

كذلك يعد من قبيل الأضرار الأدبية ما يعانيه أقارب المضرور من الآلام عاطفية بسبب الإصابة التي لحقت به أو بسبب فقدان شخص عزيز عليهم والآلام النفسية التي تلحق بهم بسبب قلقهم على مصيرهم بعد فقدان عائلتهم(2).

ثانيا-التعويض عن الأضرار المادية

بالإضافة إلى النوع الأول من الأضرار المادية والمتعلقة بتعويض الأضرار الجسدية وما يرتبط بها من خسائر مالية أو فوات الكسب، فإنّ المشرع الفرنسي (متوافقا في ذلك مع التوجيه)، قد أكد على ضرورة التعويض على جميع الأضرار المادية المباشرة الناجمة عن عيوب المنتجات والتي اضطر المشرع معالجتها بصفة مستقلة عن النوع الأول(3).

لذلك فقد ورد نص 1245 /1 من ت.م.ف (مقابلا لنص المادة 9/ب من التوجيه) باعتبار الضرر الواقع على شيء أو المتمثل في هلاك شيء غير السلعة المعيبة ذاتها مرتبا للمسؤولية وموجبا للتعويض بشرط أن يكون الشيء الواقع عليه الضرر من الأشياء المخصصة أو المستخدمة للاستهلاك الخاص، وبشرط أن يكون الشخص الواقع عليه الضرر قد تملك هذا الشيء أو استخدامه في أغراض تجارية أو أعمال مهنته أو حرفية.

1 - محمد عبد القادر علي الحاج، مسؤولية المنتج والموزع، دراسة في قانون التجارة الدولية مع المقارنة بالفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه في القانون، جامعة القاهرة، 1982، ص2140.

2 - أحمد شوقي شرف الدين، عناصر الضرر الجسدي وانتقال حق التعويض عنها إلى شخص أخر غير المضرور، مجلة إدارة قضايا الحكومة، س 22، ع4، 1987، ص5 وما بعدها.

3 - GHESTIN Jacques, La directive communautaire du 25 juillet sur la responsabilité du fait des produits défectueux, DALLOZ, 1986, p135. La directive communautaire et son introduction dans le droit, In sécurité des consommateurs et responsabilité des produits défectueux, colloque de l'université de Paris I, L.G.D.J, 1987, p119 et s.

والجدير بالملاحظة، أنّ المشرع الفرنسي قد استثنى من التعويض بموجب المسؤولية الموضوعية نوعان من الأضرار المادية يتمثل أولهما في الضرر الذي يلحق السلعة المعيبة ذاتها، وثانيهما يتمثل في الأضرار التي تلحق الأشياء أو الأموال التي تخصص للاستهلاك الخاص وتلك التي تملكها الشخص أو استخدمها في أعراض تجارية أو ممارسة مهنته أو حرفته.

ويعد هذا الموقف الذي اتخذه المشرع الفرنسي منتقدا خصوصا وأنّه يحرم المتعاقد من المفهوم المتسع للعيب والذي يستند على التوقع المشرع للسلامة ويحيله إلى المفهوم الضيق الذي يحكم دعوى ضمان العيب الخفي أو دعوى تسليم مبيع غير مطابق للمواصفات(1).

الفرع الثاني: علاقة السببية

بالإضافة إلى حدوث الضرر ووجود العيب يجب أن يثبت المضرور أنّ الضرر نجم عن ذلك العيب، وبالرغم من أنّ مسؤولية المنتج تقوم على أساس من تحمل التبعة والتي تقتضي، وبحسب الأصل، عدم إمكان دفع المسؤولية إلاّ بسبب القوة القاهرة، إلاّ أنّ المشرع الأوروبي والفرنسي، لم يتبنيا نظرية تحمل التبعة على إطلاقها، بل اعتمدا صورة خاصة ومقيدة ترتبط فيها المسؤولية بإثبات عيب المبيع وتسببه في إحداث الضرر.

والملاحظ أنّه بالرغم من أنّ كل من المشرع الفرنسي والتوجيه الأوروبي ألقيا على المضرور عبء إثبات علاقة السببية لإقامة مسؤولية المنتج، إلاّ أنّهما أوجدا من القرائن ما ييّسر هذا الإثبات بل ويقلب العبء بشأنه في بعض الحالات أو بخصوص بعض العناصر من كل عاتق المضرور إلى عاتق المنتج وهذا ما سنحاول التفصيل فيه فيما يلي:

1 - CALAIS AULOY Jean, Vers un nouveau droit de la consommation, Rapport de la commission de refonte du droit de la consommation, la documentation française, 1984, p50 et s.

أولا-افتراض تعيب المنتجات في وقت سابق على إطلاقها في التداول «العنصر المادي في علاقة السببية»

تتعلق إقامة مسؤولية المنتج عن عيوب المنتجات، بالإضافة إلى ثبوت تعيب السلعة، بضرورة إقامة الدليل على وجود ذلك العيب قبل إطلاق المنتج في التداول بإرادة المنتج، لذلك فإنّه وبحسب الأصل يقع على عاتق المضرور أن يقيم الدليل على الوقت الذي ظهر فيه العيب لإثبات أنّ عيوب الإنتاج وإطلاقها الإرادي في التداول هو السبب في إحداث الضرر.

لكن ما يلاحظ أنّه في حالة تعدد أطراف الإنتاج يكون من الصعب على المضرور- خصوصا غير المحترف- أن يقدم الدليل على وجود العيب من ناحية أو يقدم الدليل على رابطة السببية بين العيب والضرر من ناحية أخرى، ويعني ذلك تعثر المضرور في إقامة مسؤولية المنتج التي كان الغرض الأساسي من إقامتها هو تيسير حصول المضرور على التعويض من خلال استبعاد المسؤولية القائمة على إثبات الخطأ أو إحلالها بمسؤولية موضوعية يكتفي فيها بإثبات العيب والضرر(1) الأمر الذي دفع بالمشرع إلى إقامة قرينة على أنّ العيب يعتبر موجودا في السلعة عند إطلاقها في التداول ما لم يقم المنتج بإثبات العكس، قالبا بذلك عبء الإثبات من كلا عاتق المضرور إلى المنتج (المادة 1245 /10 - 2 من القانون المدني الفرنسي المطابقة للمادة -7ب من التوجيه الأوروبي).

ولقد أوضحت الأعمال التحضيرية للتوجيه الأوروبي أهمية هذا الافتراض بالنظر إلى أنّ المسؤولية الموضوعية التي أنشأها المشرع يجب أن تتميز عن المسؤولية القائمة على إثبات الخطأ، خصوصا من خلال التيسير حصول المضرور على التعويض بتذليل مشكلات الإثبات، كما ذهب بعض الفقه(2) إلى أنّ هذا الفرض يتعلق بقرينة قانونية بسيطة مضمونها أنّ السلعة المتسببة في الضرر معيبة منذ إنتاجها، وهو ما يخفف- حسب هذا الاتجاه- من الافتراض ويجعله مقبولا في صدد هذا التنظيم المميز لهذا النوع الخاص من المسؤولية.

1- LARROUMET Christian, La responsabilité du fait des produits ..., Op.cit, p314.

2 - Revel JANINE, La prévention des accidents domestiques vers un régime spécifique de la responsabilité du fait des produits, DALLOZ, Paris, 1984, p69.

وما يجب إثارته أنّ مسؤولية المنتج ليست مسؤولية مطلقة، كما هو الشأن في تحمل التبعية إذ يمكن للمنتج أن يدفعها بإثبات بعض الوقائع التي عددها المشرع على سبيل الحصر من خلال نص المادة 1245/10 من ت.م.ف والمقابل لنص المادة -7ب من قانون التوجيه.

والحقيقة أنّ أسباب الإعفاء التي ورد النص عليها في التشريع الفرنسي وفي التوجيه الأوروبي، تسمح للمنتج بمواجهة ادعاءات المضرورة، على أنّه وبالنظر إلى أنّ مسؤولية المنتج هي مسؤولية موضوعية لا تقوم على إثبات الخطأ، لذلك فإنّه لا يستطيع أن ينفي مسؤوليته بمجرد إثبات مشروعية سلوكه وإتباعه لكافة الأعراف والقواعد القانونية الملزمة، وهكذا فإنّ إيراد أسباب خاصة لدفع المسؤولية تعتبر وسيلة لقطع علاقة السببية بين الضرر والعيب يتلاقى مع أهداف المشرع الفرنسي والأوروبي للوصول إلى نقطة توازن في العلاقة بين المنتج والمضرور.

ثانيا-افتراض أنّ إطلاق المنتجات في التداول قد تمّ بإرادة المنتج «العنصر المعنوي في علاقة السببية»

يعتبر ثبوت إطلاق المنتجات في التداول بإرادة المنتج بمثابة العنصر المعنوي الذي تقوم على أساسه علاقة السببية بين الضرر وبين عيب السلعة(1)، وبالنظر إلى صعوبة إثبات هذا العنصر المعنوي بل واستحالته في بعض الأحيان، بالنظر إلى تعلقه بعوامل نفسية خاصة بالمنتج، بالإضافة إلى صعوبة حصول المضرور على الوثائق الموجودة تحت يد المنتج والتي تفيد هذا الإثبات، فقد افترض نص المادة 1245/4 من ت.م.ف أنّ المنتجات أطلقت في التداول بإرادة المنتج بمجرد تخليه عن حيازتها.

وتحقيقا للتوازن بين المنتج والمضرور، فإنّ القرينة السابقة ليست قرينة مطلقة وإنّما هي قرينة بسيطة، تؤدي إلى قلب عبء الإثبات، وعليه، فإنّ المنتج يستطيع أن يثبت عكس ما ورد بهذه القرينة بكافة الطرق.

1 - LARROUMET Christian, La convention européenne en matière de responsabilité du fait des produits, Droit et pratique du commerce international, Paris, 1978, p29 et s.

فمن ناحية يستطيع المنتج أن يثبت أنّه لم يضع السلعة في التداول (وفقا لما ورد به نص المادة 1245/10-1 من ت.م.ف مقابل لنص المادة 7-أ من التوجيه)، وهو ما يؤدي إلى انتفاء أحد الشروط الأساسية لقيام المسؤولية وفقا لنصوص القانون.

كذلك، فإنّ المنتج لا يسأل عن إطلاق السلعة في التداول إلاّ إذا كان الغرض في إطلاقها هو بيعها أو توزيعها لتحقيق أهداف متعلقة بمهنة المنتج أو حرفته أو في إطار هذه الحرفة أو المهنة(1)، وعليه، يستطيع المنتج أن يتخلص من عبء هذه القرينة بإثبات أن الإطلاق في التداول، لم يكن مقصودا به تحقيق الربح عن طريق البيع أو لم يتم في إطار المهنة أو الحرفة أو بهدف تحقيق أغراضها.

كذلك يستطيع المنتج أن يستخدم ظروف الحال المستمدة من طبيعة السلعة ووقت طرحها في التداول وغير ذلك من الظروف ليقيم الدليل على أنّه لم يطرح السلعة للتداول إرادته الحرة، كما يستطيع المنتج أيضا أن يثبت أنّ السلعة قد وضعت في التداول بواسطة شخص آخر، كأن تكون أطلقت في التداول عن طريق الشخص الذي سرقها أو الذي كان مؤمنا عليها أو عن طريق الشخص الذي كان يقوم على إصلاحها أو إدخال بعض التعديلات عليها(2).

وبالإضافة إلى إمكان دفع المسؤولية بأكملها عن طريق إثبات السبب الأجنبي (فعل الغير، خطأ المضرور، القوة القاهرة) فإنّ المشرع والتوجيه (المادة 1245/10-5 من ت.م.ف والمادة 7-5 في التوجيه) قد أتاحا للمنتج التخلص من المسؤولية وبالتالي من القرائن الخاصة بافتراض علاقة السببية في حالة إثباته لوقوع الضرر نتيجة الالتزام بالقواعد الآمرة الواردة في التشريعات واللوائح(3).

1- ALTER Michel, Les obligations de délivrance dans la vente de meubles corporels, Thèse pour le doctorat en droit, ed.LGDJ, Université de Grenoble, Paris, 1972, p63.

2 - Ghestin Jacques et GOUBEAUX G., Traité de droit civile, introduction générale, L.G.D.J, Paris, 1983, p480 et s.

3 - Ghestin Jacques, L'introduction de la directive ..., Op.cit, p121 et S.

وخلاصة ما تقدم أنّ المشرع الفرنسي مجاريا في ذلك للتوجيه الأوروبي، قد أقام قرينة على قيام علاقة السببية بين السلعة التي يثبت تعيبها وبين الضرر في حالة ثبوت التدخل المادي أو الايجابي للسلعة في إحداث الضرر بشرط أن تكون السلعة قد خرجت من حيز الإنتاج إلى حيز الاستعمال بإرادة المنتج.

المبحث الثاني: نطاق دعوى المسؤولية الموضوعية

بما أنّ المسؤولية الموضوعية هي مسؤولية قانونية خاصة قصد بها المشرع تحقيق حماية خاصة لمستخدم المنتجات، فإنّ المشرع قد حرص على أن يتسع نطاق تطبيقها بالقدر الذي يلزم لتحقيق هذه الحماية، ومع ذلك ولأنّ هذه المسؤولية الخاصة تعد استثناء على القواعد العامة للمسؤولية المدنية (العقدية والتقصيرية)، فإنّ المشرع قد حرص أن يقيّد نطاقها من حيث أطراف الدعوى (المطلب الأول) ومن حيث المنتجات التي يؤدي تعيبها إلى إحداث الضرر المنشئ للمسؤولية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: أطراف الدعوى

توسع المشرع الفرنسي في تحديد المقصود بالمضرور في إطار رغبته في تحقيق الحماية لكل من يصيبه الضرر من جراء عيوب المنتجات المطلقة في التداول وبعض النظر عن صلته بالمنتج، كذلك توسع المشرع الفرنسي في تحديد المقصود بالمنتج ونص على المسؤولية التضامنية بين المنتجين المسؤولين عن تعويض الأضرار حال تعددهم وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذين الفرعين.

الفرع الأول: المضرور

صدر التوجيه الأوروبي الخاص بالمسؤولية عن الأضرار الناجمة عن عيوب المنتجات في إطار برنامج متكامل يهدف إلى تحقيق حماية فعالة للمستهلك الأوروبي على أنّه وبصدد هذا التوجيه فإن المشرع الأوروبي لم يتوقف عند التحديد الضيق لمفهوم المستهلك باعتباره «من يقوم بإبرام العقد بغرض استخداماته العائلية أو الشخصية»(1).

1 - د/ حسن عبد الباسط جميعي، الحماية الخاصة لرضاء المستهلك في عقود الاستهلاك، مركز

ذلك أنّ المشرع الأوروبي ومن بعده المشرع الفرنسي قد حرصا على أن تمتد الحماية المقررة بموجب المسؤولية الموضوعية للمستهلك بالمفهوم الواسع بل وإلى كل من يصيبه الضرر من المنتجات المعيبة حتى وإن لم يكن قد اشتراها أو حازها المستهلك بمفهوم المواطن(1).

والأصل أنّ تقرير المسؤولية الموضوعية يبرر تقييد المشرع لنطاق هذه المسؤولية الاستثنائية من خلال تطلب شروط معينة أوتحديد الأشخاص الذين يحق لهم المطالبة بالتعويض، ولقد كان موقف المشرع الفرنسي (والأوروبي) معتدلا في هذا الصدد إذا أنّه أتاح اللجوء إلى هذه الدعوى لكل من يصيبه الضرر وبغض النظر عن صفاته أو صلته بالمنتج، ولم يقيد الحق في الرجوع إلاّ بشرط وحيد يتعلق بوجهة استخدام السلعة التي تسببت في إحداث الضرر(2).

وعليه، فإنّ المضرور وأيا كانت صفته يستطيع استخدام دعوى المسؤولية الموضوعية والمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي أصابته، ويستوي في ذلك مشتري السلعة في المنتج مباشرة أو المشتري الأخير أو مستأجرها أو مستعيرها، بل وحتى من تصيبه السلعة بالضرر لمجرد مروره بجوارها أو تواجده في حيز وجودها ولو لم يكن يقصد اقتناءها أو استخدامها.

كما لا يميز المشرع الفرنسي (أو التوجيه) في الحق في التمسك بالمسؤولية الموضوعية، بين المضرور المتعاقد والمضرور غير المتعاقد أو بين المضرور المحترف وغير المحترف، ولذلك فقد نص التوجيه الأوروبي على أنّه وحتى إذا كانت ملكية السلعة قد

الدراسات القانونية والفنية لنظم الاستهلاك وحماية المستهلك، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1996، ص10 وما بعدها.

1 - YVAN Markovits, La directive C.E.C du 25 Juillet 1985, sur la responsabilité du fait des produits défectueux, Bibliothèque de droit privé, Paris, 1990 p90 et s.

2 - Pierre FAUCHON, Droit communautaire et droit français, Historique des difficultés d'intégration de la directive européenne du 25 juillet 1985, In sécurité des consommateurs et responsabilité du fait des produits, Journées d'études : Poitiers 14 et 15 mai 1998, p9 et s.

انتقلت إلى المضرور بموجب عقد مبرم مع المنتج، فإنّ شروط الإعفاء والتخفيف من المسؤولية تعد باطلة بطلانا مطلقا وفقا لما وردت به نصوص القانون حتى وإن كان المضرور محترفا.

وبالرغم من أنّ المشرع الفرنسي قد سمح وفي حدود الأضرار المادية «دون الجسدية» بالاتفاق على الإعفاء أو التخفيف من المسؤولية المقررة لها، طالما أنّ هذا الاتفاق قد تم بين المضرور والمحترف والمنتج، فنحن نعتقد أنّ هذا لا يعد مخالفة لنص التوجيه الأوروبي، إذ أنّ هذا الأخير ليست له صفة آمرة إلاّ بما ورد فيه. كذلك أنّ حرص المشرع الأوروبي الأساسي هو حماية المستهلك بالمفهوم الواسع وليس حماية المحترفين وهو ما يؤكده تقييد نطاق المسؤولية بأن يكون الغرض من الاستخدام غير تجاري أو مهني(1).

وإذا كان المشرع يسمح للمضرور بالتمسك بالمسؤولية الموضوعية بغض النظر عن صفته التعاقدية وبغض النظر عن كونه محترفا أو غير كذلك، فإنّه قد قيّد ذلك بالغرض الذي أوجد من أجله هذه المسؤولية الاستثنائية، وهو إقامة مسؤولية موضوعية على أساس تحمل التبعة، ولما كان تحمل التبعية في هذا الصدد يرتبط بتحمل المنتج للأضرار الناجمة عن عيوب المنتجات التي يطلقها في التداول وبالتالي تحقق له مصلحة اقتصادية منها، فإنّ ذلك يقتضي أن يتاح تحديد هذه المسؤولية الاستثنائية عندما تتحقق للمضرور مصلحة مساوية من استخدام السلعة.

لذلك، فإذا كان المضرور قد تملك السلعة بغرض استخدامها في أغراض تجارية أو أغراض مهنته وحرفته، فإنّه وفي ضوء ما يحققه من مصلحة اقتصادية- بالإضافة إلى -خبرته يتساوى في القدرة والخبرة مع المنتج، كما لا يمكن اعتباره في وضع أدنى يحتاج معه بالضرورة إلى حماية خاصة.

1 - LARROUMET Christian, La responsabilité du fait des produits défectueux d'après la loi du 19 mai 1998, DALLOZ, 1998, 33e cahier, Chron, N°19, p.314.

الفرع الثاني: المنتج

وفقا لما ورد به نص المادة 1245 من تقنين مدني فرنسي، فإنّ المنتج هو الشخص المسؤول عن تعويض الأضرار التي تتسبب فيها منتجاته المعيبة، على أنّ الطابع الاستثنائي والخاص لدعوى المسؤولية الموضوعية يقتضي تحديد هذا المصطلح حتى يتمكن المضرور من الادعاء عليه بهذه الدعوى.

بالرجوع إلى التوجيه الأوروبي ومن بعده القانون الفرنسي نجد أنّ المشرع قد تبنى من حيث المبدأ الاتجاه المتوسع في تحديد المنتج(1)، بحيث يعتبر كل من شارك في عملية الإنتاج مسؤولا عن تعويض الأضرار التي تسببها عيوب السلعة وفي ذلك يتساوى المنتج النهائي مع منتج أحد المكونات الداخلة في إنتاج السلعة، ولقد ورد تبريرا لذلك في حيثيات إصدار التوجيه الأوروبي أنّ هذا التوسع في تحديد المنتج يتفق مع منطق حماية المستهلك والذي صدر التوجيه من أجل تحقيقه(2).

ويدعم الفقه هذا الاختيار بالنظر إلى أنّه يسمح للمضرور اختيار المنتج الأكثر ملاءمة ويتفادى المشكلات الفنية المتعلقة بتحديد مرحلة نشوء العيب خصوصا فيما يتعلق بالمنتجات المعقدة تكنولوجيا، كذلك فإنّ التوسع في تحديد المنتج يسمح بتوزيع العبء على المشاركين في عملية الإنتاج، حتى لا يتحمل واحدا منهم فقط كامل المسؤولية التي قد يكون المتسبب فيها شخص آخر أو أشخاص آخرون.

على أنّه وبالرغم من تغلب الاتجاه المتوسع في تحديد المنتج في القانون الفرنسي والتوجيه الأوروبي، إلاّ أنّ المشرع قد حرص على وضع الضوابط التي تكفل عدم المغالاة، لذلك فقد اشترط لقيام مسؤولية المنتج الموضوعية أن يكون المنتج قد أنتج السلعة

1 - في ضوء ما تقدم ورد نص المادة 1245/5 من تقنين المدني الفرنسي بأنّه:
« est producteur, lorsqu'il agit a titre professionnel, le fabricant d'un produit fini, le producteur d'une matière première, le fabricant d'une partie composante.... ».

2 - TUNC André, La directive des communautés européennes en matière de responsabilité du fait des produits défectueux, Journal des tribunaux, Bruxelles, N°5, Novem.1977, p619 et s.

في إطار نشاطه المهني أو لتحقيق مكاسب مالية من هذا النشاط (المادة 1245/10 من ق.م.ف والمادة 5/1 من التوجيه الأوروبي)(1).

وعليه، فإنّ المنتج يستطيع أن يدفع المسؤولية إذا أثبت أنّه لم يقصد من عملية الإنتاج إلاّ تحقيق أغراض شخصية أو أهداف علمية بحتة كإجراء تجارب، وفي هذه الفروض الأخيرة فإنّ مسؤولية المنتج تخضع للقواعد العامة ولا تخضع للأحكام الخاصة بالمسؤولية الموضوعية محل الدراسة.

ولقد اعتبر المشرع الفرنسي (والتوجيه الأوروبي) في حكم المنتج، المحترفين الذين يقومون بوضع أسمائهم وعلاماتهم الصناعية أو أي علامة مميزة أخرى تنسب بها المنتجات إليهم(2). ويعد هذا النص هاما لأنّه يحقق حماية للمتعاملين الذين يعطون ثقتهم لاسم أو علامة معينة بوصفها تحقق الجودة والأمان، وفي المقابل فإنّ إدخال الموزع الذي يضع اسمه أو علامته المميزة على المنتجات وقد أصبح مسؤولا بموجب نصوص هذا القانون، فإنّه سوف يضطر إلى اتخاذ الاحتياطات الكفيلة بمراقبة جودة السلع التي يقوم بتوزيعها وخلوها من العيوب(3).

كما اعتبر المشرع الفرنسي المستورد منتجا ويخضع لأحكام النصوص المنظمة لهذه المسؤولية الخاصة في مواجهة من يصيبه ضرر من المنتجات والمادة 1245/1-6 وقد لجأ المشرع إلى ذلك بهدف حماية المضرور الذي قد يضطر إلى مقاضاة منتج السلعة في دولة أخرى بما يمثله ذلك من مشقة وجهد ونفقات وكذلك الخضوع لأحكام قانون أجنبي لا يحقق ذات القدر من الحماية.

وأخيرا، فقد أضفى المشرع الفرنسي صفة المنتج على كل من يساهم في توزيع المنتجات ما يسمى بالمنتج البديل، مثل وسطاء التوزيع والبائعون ومن يؤجر السلطة إلى الغير (المادة 1245/6 ق.م.ف).

1 - MALINVEAUD Philippe, La loi du 19 mai relative a la responsabilité du fait des produits défectueux et le droit de la construction, DALLOZ, 1999, p86 et s.

2 - المادة 1386/1-6 من ت.م.ف وتقابلها المادة 3/1 من التوجيه الأوروبي.

3 - CALAIS AULOY Jean, Vers un nouveau droit de la consommation..., Op-cit, p85.

وبالرغم من أنّ المساواة بين المنتج والموزع ليس جديدا على القانون الفرنسي، إذ أنّ مسؤولية المنتج أقيمت على أساس من النصوص القانونية المنظمة لعقد البيع، إلاّ أنّ هذا النص قد مدّ نطاق المسؤولية إلى كل من يساهم في توزيع المنتجات، حتى ولو لم يكن بائعا كمؤجر السلعة، وأي شخص آخر يساهم على وجه الاحتراف في تسويق المنتجات أو توزيعها.

المطلب الثاني: تحديد المنتجات

يرتبط نطاق دعوى المسؤولية الخاصة التي قررها المشرع الفرنسي أعمالا لنصوص التوجيه الأوروبي بتحديد المنتجات التي يؤدي تعيبها إلى إحداث الضرر المنشئ للمسؤولية الموضوعية (الفرع الأول)، كما ذهب إلى استبعاد بعض الخدمات والمنتجات وكذلك العقارات من نطاق التطبيق (الفرع الثاني) وذلك على النحو الذي سوف نبينه فيما يلي:

الفرع الأول: المنتجات الداخلة في نطاق تطبيق القانون المنظم للمسؤولية الموضوعية

اهتم المشرع الفرنسي (والتوجيه الأوروبي) بتحديد المنتجات الداخلة في نطاق تطبيق القانون المنظم للمسؤولية عن المنتجات المعيبة، وترجع أهمية تحديد المنتجات الداخلة في نطاق القانون إلى أنّ المسؤولية الموضوعية تنعقد نتيجة الأضرار الناجمة عن المنتجات وليس بسبب خطأ المنتج، لذلك فإن تحديد المنتجات الداخلة في نطاق القانون يصبح أحد العناصر الهامة في تحديد نطاق المسؤولية الموضوعية الخاصة بالمقارنة بنطاق المسؤولية المدنية التي تنطبق بشأنها القواعد العامة أو المسؤوليات التي تنظمها تشريعات خاصة أخرى.

وعليه، ذهبت المادة 1245 /2 من التقنين المدني الفرنسي إلى تحديد المقصود بهذه المنتجات ونصت بأنّها «كل سلعة منقولة حتى وإن كانت جزءا مندمجا في عقار، ويدخل في ذلك كل المنتجات المستخرجة من الأرض ونواتج التربية الحيوانية والصيد البري، والبحري، كما تعد كذلك الكهرباء»(1).

1 -art. 1245/2 : « est un produit tout bien meuble, même s'il est incorporé dans un im-

وبالرغم من أنّ نص المادة السابقة يردد نص المادة 2 من التوجيه الأوروبي في خصوص اعتبار السلع المنقولة من المنتجات حتى وإن تم إدخالها في بناء العقارات، إلاّ أنّ نص القانون الفرنسي قد توسع أكثر من نص التوجيه الأوروبي، فأضاف إلى ما يمكن اعتباره من المنتجات كافة المنتجات الزراعية، ونواتج التربية الحيوانية والصيد بجميع أنواعه بالإضافة إلى الكهرباء(1).

مما لاشك فيه أنّ استبعاد المنتجات الزراعية ونواتج الصيد في نطاق التوجيه كان مقصودا منه تلافي المشكلات الاقتصادية والسياسية بين دول المجموعة الأوروبية في خصوص الإنتاج الزراعي، خصوصا وأنّ التشديد في المسؤولية لاقى هجوما شرسا من تجمعات المزارعين(2).

لكن بسبب المعطيات الحالية للإنتاج الزراعي والتي تفرض استخدام المخصبات والمبيدات الكيميائية التي تهدد سلامة المستهلكين، فقد تعدل نص المادة 2 من التوجيه بحيث أصبحت المنتجات الزراعية تدخل في نطاق تطبيق التوجيه متى خضعت لأي عمل من أعمال التحويل كالحفظ أو التجميد أو إدخال أي مواد مضافة أخرى إليها.

ومثل المنتجات الزراعية، منتوجات التربية الحيوانية كاللحوم والألبان، فقد اعتبر التوجيه مجرد حفظها أو تجميدها أو إدخال أي عملية صناعية بسيطة عليها يحولها إلى منتوجات صناعية تدخل في نطاق تطبيق تشريعها الداخلي المستمد من التوجيه(3).

meuble, y compris les produits du sol, de l'élevage de la chose et de la pèche, l'électricité est considérée comme un produit ».

1 - VOIRIN Pierre, La notion de la chose dangereuse, DALLOZ, Hebdomadaire, 1939, p1 et s.

2 - BOURGOIGNIE Thierry, Qualité et sécurité des produits et des services, Union européenne, Revue européenne de droit de la consommation, centre de droit de la consommation, Belgique, mai 1999, p84.

3 - الرجوع إلى نص المادة 15 من التوجيه الأوروبي.

الفرع الثاني: استبعاد الخدمات والعقارات من نطاق المسؤولية الموضوعية

تطابق القانون الفرنسي مع التوجيه الأوروبي في استبعاد الخدمات من نطاق التطبيق، ويرجع ذلك إلى أنّ الطبيعة الخاصة للخدمات تقتضي تنظيم المسؤولية عن الأضرار الناجمة عنها تنظيما مستقلا، وهو ما يسعى إليه المشرع الأوروبي حاليا(1).

كما تطابق كذلك في استبعاد العقارات من نطاق تطبيق القانون لذلك، فقد استخدم المشرع مصطلح «السلع المنقولة» تاركا تنظيم المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن العقارات للتشريعات الخاصة التي تنظمها تنظيما مستقلا، مع ذلك فإنّ المشرع الفرنسي (والتوجيه الأوروبي) قد أوجد استثناء على هذا المبدأ حينما نص على امتداد المسؤولية القانونية إلى منتج المكونات التي تدخل في بناء العقاروتكوينه(2).

ويلاحظ أن هذا الاستثناء يصطدم بالمبدأ القانوني الذي تصبح بموجبه هذه المنقولات عقارا بالتخصيص ومن شأنه أن يثر مشكلات بسبب تعدد نظم المسؤولية القانونية الخاصة التي ستطبق بشأنها وحتى لا يزيد التعقيد في العلاقات القانونية التي يختلط فيها عقد البيع بعقد المقاولة.

فمن ناحية أولى، فإنّ الواقع العملي يؤدي إلى أنّ المواد المستخدمة في البناء كالطوب والمواد الخشبية والمعدنية والأسلاك وغيرها تندمج في كيان العقارفتتحول من منقولات يمكن نقلها من مكان إلى آخر بغيرتلف إلى كيان عقاري متكامل لا يمكن نقله أوتحريكه إلا بإتلافه، ويعني ذلك أنّ إخضاعها للنظام القانوني للمسؤولية عن عيوب المنتجات يعد في واقع الأمرتطبيقا لهذا النظام على العقارات بطبيعتها(3).

1 - الرجوع إلى المشروع الأوروبي الخاص بتنظيم المسؤولية عن الخدمات.

2 - MALINVEAUD Philippe, La loi du 19 mai relative a la responsabilité ..., Op.cit, p85 et s.

3 - WEILL Alex, Terre François, SIMLER Pierre, Les biens, 3eme ed., DALLOZ, 1985, p17 et s.

ومن ناحية ثانية فإنّ المنقولات التي تدخل في خدمة العقار أو تكوين تعتبر عقارا بالتخصيص حتى لو أمكن فصلها منه بغير إتلافها، وذلك تطبيقا لما ورد بنص المادة 516 من ت.م.ف، ويعني ذلك أيضا أن الاستثناء يتعارض مع المبدأ الوارد بنص المادة السالفة الذكر.

وبالرغم مما تقدم، فإننا نعتقد بصحة موقف المشرع في اعتبار المنقولات الداخلة في تكوين العقار من المنتجات التي تدخل في نطاق تطبيق القانون، ويدعم هذا التصور أنّ نطاق المسؤولية الخاصة بالعقارات يتحدد عادة بمسؤولية المقاول عن الأضرار الناجمة عن العيوب المادية في البناء والتي تؤثر على سلامة، بينما يتسع نطاق المسؤولية عن عيوب المنتجات إلى العيب بالمفهوم الواسع الذي لا يتقيد بخفاء العيب أو خطورته كما يشمل كافة العيوب وفقا لمعيار التوقع المشروع للسلامة التي يجب أن توفرها السلعة للمستخدمين، وفي جميع الأحوال فإنّ التداخل في النطاق بين المسؤوليتين لن يؤثر على المضرور، بل سيتيح الاختيار بينهما مما يحقق أفضل المزايا له(1).

1 - VINEY Jenevieve, L'introduction en droit français ..., Op.cit, p292.

خاتمة

في ضوء هذه الدراسة يتبين لنا أنّ ما ورد في تعريف العيب الذي تقوم المسؤولية في حالة وجوده، يعد أوسع نطاقا من تعريف العيب في خصوص دعوى ضمان العيب الخفي، فالعيب في ظل القانون الجديد يمتد إلى كل حالات انعدام الأمان والسلامة اللذان يمكن توقعهما بشكل مشروع وهو ما يغطي حالات لا ينجم فيها الضرر عن عيوب مادية في تكوين السلعة، ويؤدي هذا التعريف الواسع للعيب في قانون المسؤولية الموضوعية عن عيوب المنتجات إلى أن تصبح مسؤولية المنتج أقرب إلى ضمان السلامة المضرور منها إلى حمايته من الأضرار الناجمة عن عيوب المنتجات.

كما يتبين لنا أنّ التطور الذي خضعت له مسؤولية المنتج في ظل النظام الفرنسي وقانون التوجيه الأوروبي، يحقق فائدة جلية للقضاء والمشرع في الدول الأخرى وذلك في مسارها نحو إعادة تنظيم مسؤولية المنتج.

وفي هذا الصدد نود أن نشير إلى أهمية تنظيم هذه المسؤولية لما لها من أثر لا يخفى على أحد في تنمية الصناعة والاقتصاد، فعلى سبيل المثال يجب أن تلحق جميع التشريعات الدول النامية بالتشريعات التي أصدرتها الدول الصناعية الأخرى حتى تكون في موقف تنافسي متساو مع المنتج في هذه الدول، وحتى يتاح له أن يفتح أفاقا لتصدير منتجاته في دول تحرص تشريعاتها على توفير الحماية للمستهلك وتمكين المضرور من عيوب المنتجات من الحصول على التعويض من المنتج بالمفهوم الواسع الذي تحدده نصوصها التشريعية.